



# ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية

النسخة الرابعة ابريل ٥-٦ ابريل ٢٠١٢

تحت عنوان :

التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية

ورقة بعنوان

## الواقع التطبيقي لمعيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية

(دراسة حالة الجهاز المصرفي السوداني)


إعداد

د.عبد الباسط محمد المصطفى جلال

## المحور الاول

### مقدمة

تم في العام ١٩٧٤م انشاء لجنة بازل او ( بال) للرقابة المصرفية بمدينة بازل السويسرية من ممثلين عن مجموعة الدول الصناعية العشرة (بلجيكا، كندا ، فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، سويسرا، بريطانيا ، امريكا ، لوكسمبورج) تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، وبدات ممارسة مهامها في العام ١٩٧٥م .قدمت اللجنة تقريرها الاول عام ١٩٨٧م لمحافظي البنوك المركزية بالدول الاعضاء لدراسته والتعرف على آراء الدول فيه وفي يوليو ١٩٨٨م تمت الموافق على التقرير النهائي من قبل مجلس المحافظين ، حيث ابرز التقرير النهائي القواعد المحددة لحساب معدل كفاية راس المال للبنوك . حيث ركزت اللجنة على ضرورة ايجاد الية لقياس مخاطر التمويل وتحديد الحد المسموح به بالنسبة للمصرف ، وذلك من خلال ربط مخاطر التمويل براس مال المصرف من خلال ما عرف بمعيار كفاية راس المال والذي حدد العلاقة بين راس مال المصرف ومخاطره بنسبة ٨% كحد ادنى حيث يمثل راس المال (بسط النسبة) ، بينما مخاطر التمويل (مقام النسبة) وعليه فان المصرف الذي تقل فيه النسبة عن ٨%. مر اتفاق بازل الاول بعدة تعديلات ففي نوفمبر (١٩٩١م) تم اجراء تعديل بشأن المخصصات العامة ، اما في يوليو ١٩٩٤م تم اجراء تعديل بشأن الدول اعضاء مجموعة OECD . في ابريل من العام ١٩٩٥م تم تعديل أوزان ترجيح مخاطر الالتزامات العرضية . استمر المفهوم بان التمويل هو المجال الوحيد الذي يجلب مخاطر للمصرف حتى ظهور ازمة المكسيك في مطلع التسعينات اعقبها ازمة دول جنوب شرق اسيا حيث تاثرت المصارف التى استثمرت مواردها المتاحة في الاسواق المالية ليتم في يناير ١٩٩٦م اجراء تعديل باستيعاب مخاطر السوق ضمن احتساب نسبة كفاية راس المال . اما في ابريل ١٩٩٨م تم تعديل بشأن بعض الاصول ذات الوزن الترجيحي ٢٠%. تم تبنئ تطبيق بازل في السودان من خلال مشروع توفيق اوضاع البنوك ، منذ اغسطس ١٩٩٣م، حيث وجه بنك السودان بتكوين لجنة لتحديد المواد التى يتطلب تنفيذها فترة زمنية معقولة تمكن البنوك من توفيق اوضاعها وخرجت تلك اللجنة بمشروع قانون يتكون من ١٥ مادة من بينها المواد المتعلقة بكفاية راس المال .

صدر مشروع توفيق اوضاع البنوك في العام ١٩٩٤م ، وقد الزم المشروع البنوك بتوفيق اوضاعها خلال فترة زمنية اقصاها ثلاث سنوات ابتداءا من ١٩٩٤/٧/١م . وعالج مشروع توفيق الاوضاع موضوعات عديدة من ابرزها الضوابط المتعلقة براس المال ونسبة كفايته ، كيفية احتساب وتوزيع الارباح ، تحديد نسبة الاصول السائلة ومجموع صافي الارصدة لدى المصارف بالخارج والقابلة للسحب عند الطلب والقابلة للدفع عند الطلب في الخارج كنسبة من الاصول السائلة ، كذلك اسس وضوابط تملك العقارات ، افتتاح الفروع وتغيير مواقعها وقفلها .

في العام ١٩٩٩م بدا التفكير في ان المنهجية المستخدمة من قبل بازل I لقياس مخاطر التمويل ليست بالمنهجية المثلى والكافية حيث اعتبرت قاصرة ومحدودة في قياس مخاطر التمويل ، اضافة الى ان الاتفاق عموما ركز على مخاطر التمويل واهمل انماط اخرى من المخاطر لديها تاثيرها على المصرف وعلى كفاءة التشغيل ومن ثم تاثيرها نسبيا على التمويل ومخاطره ، لذا عكفت اللجنة ابتداءا من العام ١٩٩٩م على دراسة امكانية تعديل طرق قياس مخاطر التمويل واستيعاب الانماط الاخرى للمخاطر لينتج عن ذلك مقررات لجنة بازل II في العام ٢٠٠٤م والتي ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسة ابرزها المحور الاول الخاص بكفاية راس المال والذي حافظ على بسط النسبة (راس المال) بينما تم تعديل المقام ليشمل مخاطر التمويل والسوق والتشغيل حيث تم اجراء تعديلات على طريقة احتساب مخاطر التمويل بينما ظلت طريقة احتساب مخاطر السوق دون تغيير.

لم تراع مقررات بازل الاولى والثانية خصوصية المصارف الاسلامية ، لذا سعت المصارف الاسلامية الى وضع معايير مماثلة لمعايير بازل لقياس المخاطر المختلفة ومن ابرزها مخاطر التمويل ، فتم في اجتماع محافظي البنوك المركزية للدول الاسلامية في البحرين في العام ٢٠٠٠م انشاء كيان عرف معايير ومقررات مجلس الخدمات المالية الاسلامية، وتم تدشينه بصورة رسمية في الثالث من نوفمبر من العام ٢٠٠٢م بموجب قانون مجلس الخدمات المالية الاسلامية لعام ٢٠٠٢م ، ومن ثم بدا اعماله فى العاشر من مارس من العام ٢٠٠٣م واتخذ من دولة ماليزيا مقرا له وقد اعطى القانون الذي تم بموجبه انشاء المجلس ؛ الحماية للمجلس كمنظمة عالمية ودبلوماسيه [1] . تمثلت اهداف المجلس في اعداد وتطبيق معايير اسلامية مماثلة لمعايير لجنة بازل II تاخذ بعين الاعتبار خصوصية المصارف الاسلامية مع ضرورة اعتماد هذه المعايير دوليا ليتم معاملتها معاملة معايير لجنة بازل II ، على اعتبار ان التعامل مع المصارف دوليا يرتكز بصورة رئيسة على مدى تطبيقك لمعايير

[1] www.ifsb.org/index.php , Information on the Islamic Financial Services Board (IFSB), Background.

بـازل II وقد استطاع مجلس الخدمات الماليـة الاسـلامية اصدار معيـار كفايـة راس المـال للمؤسسـات الماليـة الاسـلامية فـي العـام ٢٠٠٥م تلـى ذلـك اصـدار الركيـزتين الثانيـة والثالثـة لاتفاق بازل II في العام ٢٠٠٧م لتكتمل بذلك مقررات لجنة بازل II .

ادى ظهور الازمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٧م الى اجراء تعديلات على مقررات لجنة بـازل الثانيـة حيث اشـارت بـازل الـى ان عدم الالتزام والتراخي في تطبيق متطلباتها اضـعف خطـوط دفـاع المؤسسـات وجعلهـا تنهـار الواحدة تلـو الاخرى ، حيث اعلنـت لجنـة بـازل فـي نوفمبر ٢٠٠٨م عن استراتيجية شاملة لمعالجة مواطن الضـعف الاساسية التى كشفت عنها الازمة في الاسواق المالية المتصلة بالتنظيم والاشراف على المخاطر وادارتها في المصـارف الدوليـة وارتكـزت الاستراتيجية فـي تعزيـز عمليـة اكتشـاف الخطـر فـي اطـار بـازل ٢ وخاصـة بالنسبة للاوراق المالية لغرض التداول والبنود خارج الميزانية ، مع تحسين مكونات الشريحة الاولى من راس المال لتعزيز راس المال وتمكينـه من امتصـاص الصدمات والعمل على فك تـاثير ارتبـاط راس المـال بالـدورات الاقتصـادية ، اضـافة الـى تعزيـز الاطـر الرقابيـة لتقيـيم مخاطر السوق وتعزيز ادارة المخاطر ومماسات الحوكمة والشفافية والافصاح في المصـارف . وتعتبر ابرز التعديلات تلك التى شملت مراجعة مخاطر السوق. في العام ٢٠١٠ صدرت مقررات لجنة بازل III

**المحور الثاني : تطبيق معيار كفاية راس المال الصادر عن مجلس الخدمات الماليـة الاسلامية في السودان**

صدر في ديسمبر ٢٠٠٥م وقد اعتمدت الوثيقة بشكل اساسي على وثائق لجنة بازل (اطـار العمل المنقح فـي يونيو ٢٠٠٤م) ، اضـافة للتعديل المدخل علـى اتفاق راس المـال لادراج مخـاطر السـوق ، ينـاير ١٩٩٦م ، حيث ادخل المعيار التعـديلات اللازمـة لتغطيـة مواصـفات وخصـائص المنتجـات والخـدمات المتفقـة مـع الشـريعة والتـي تقـدمها مؤسسـات الخدمات المالية الاسلامية ، ليغطي المعيار متطلبات الحد الادنى لكفاية راس المال اعتماداً بشكل رئيسي على الطريقة المعيارية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ، كما تعتمد طريقة المؤشر الاساسي في تنـاول مخاطر التشغيل ، وتعتمد كذلك على شتى طرق القياس المطبقة علـى مخاطر السوق والوارد بيانها في تعديل مخاطر السوق (١٩٩٦م) [٢] .

**اولاً: خطوات تطبيق بازل II و IFSB:**

---

[٢] معيار كفاية راس المال للمؤسسات ( عدا مؤسسات التامين ) التى تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية ، مجلس الخدمات المالية الاسلامية ، ديسمبر ٢٠٠٥ ، صـــ١- ٦ .

ابرز الخطوات الاولية التى قام بها البنك المركزي في سبيل تطبيق مقررات لجنة بازل II و معايير IFSB تتمثل في :

**١- تبني مجموعة من الاجراءات :**

- تم في العام ٢٠٠٤م اصدار موجهات لادارة المخاطر المصرفية على ضوء مبادئ ادارة المخاطر الصادرة عن لجنة بازل .
- كونت وحدة ببنك السودان المركزي في العام ٢٠٠٥م لمتابعة تطبيق المعايير ومن ضمنها معايير ومقررات لجنة بازل . كذلك في ذات العام تم توجيه المصارف السودانية بترفيع وحدات المعلومات الى ادارات مستقلة للمخاطر ، مع تكوين لجان داخلية بكل مصرف من التنفيذيين لمتابعة تطبيق المعايير الجديدة .
- بدا بنك السودان المركزي في العام ٢٠٠٦م في تنفيذ برامج تدريبية بالتعاون مع اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية للتنوير بمقررات بازل II .
- بتوصية من البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي كونت في العام ٢٠٠٧م لجنة عليا لمتابعة تطبيق بازل II تضم في عضويتها بنك السودان المركزي واتحاد المصارف السوداني وصندوق ضمان الودائع ومراجعين ، وتم تدعيم اللجنة في العام ٢٠٠٨م بمجموعات عمل اربع ، وذلك بهدف وضع استراتيجيات لتطبيق بازل II والوقوف على المعوقات واقتراح اساليب علاجها.
- تم في العام ٢٠٠٨م اعداد دراسة عن حجم الفجوة التطبيقية لمتطلبات بازل II حيث ركزت الدراسة على موقف تجميع البيانات وادارة المخاطر .
- تم في اغسطس من العام ٢٠٠٨م اصدار موجهات عن ادارة المخاطر وكفاية راس المال .
- تم اعداد دراسة عن ادوات تخفيف مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي استنادا على معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية .
- تم تصميم رواجع خاصة باحتساب نسبة كفاية راس المال وفقا لمعيار كفاية راس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية مع مذكرة تفسيرية تمهيدا للعمل بها اعتبارا من مارس ٢٠٠٩م كبديل لراجعة احتساب نسبة كفاية راس المال وفقا لبازل ١.

**٢- اصدار مجموعة من المنشورات تركزت في الآتي :**

- منشورات خاصة بالبنيات التحتية لقياس مخاطر التمويل منها منشور انشاء ادارة المخاطر بالمصارف التجارية (٢٠٠٥/١) والذي وجه بترفيع وحدة المعلومات التى انشئت في

المصارف في العام ٢٠٠٣ الى ادارة للمخاطر ، ولخص المنشور مهامها في تحديد وقياس ومتابعة والتحكم في المخاطر باشكالها المختلفة .

- منشور معيار كفاية راس المال والموجهات الارشادية لادارة المخاطر (٢٠٠٦/١) و تفعيل ادارة المخاطر (منشور ٢٠٠٦/٥/٢٧) و منشور تطبيق معيار كفاية راس المال الجديد + الاستمارات + مذكرة تفسيرية (٢٠٠٩/٦)
- منشورات خاصة باسس وضوابط منح التمويل المصرفي وادارته (٢٠٠٦/٣ و ٢٠٠٧/٢٠) والضمانات (٢٠٠٨/١٣ و ٢٠٠٨/١٧ و ٢٠٠٩/٢ ) والعملاء المتعثرين سياسات واجراءات التمويل المتعثر وتكوين المخصصات (منشور ٢٠٠٧/٢١ ، ٢٠٠٨/١ ، ٢٠٠٩/١) .

**ثانيا : نتائج تطبيق معيار كفاية راس المال الصادر عن IFSB :**

يرتكز التقييم على مؤشرات قياس كفاية راس المال وهي :

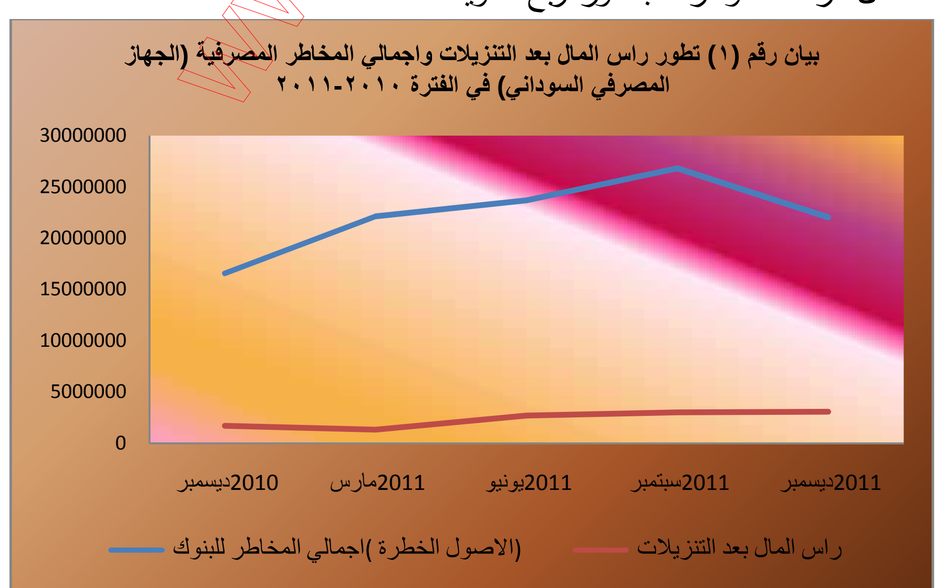
١- راس المال بعد التنزيلات .

٢- اجمالي الاصول الخطرة المرجحة (المخاطر المصرفية) .

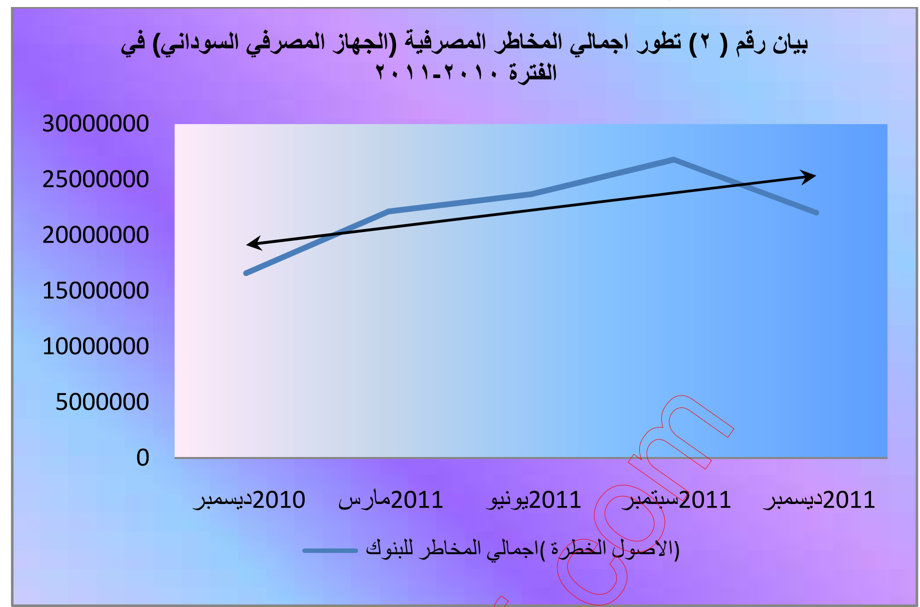
٣- التعرض للمخاطر المصرفية (التمويل ، السوق ، التشغيل) .

٤- الاصول الخطرة المرجحة لكل نمط من انماط المخاطر (التمويل ، السوق ، التشغيل)

وقد تم اختيار الفترة من ديسمبر ٢٠٠٩ الى ديسمبر ٢٠١١م (لمخاطر التمويل) حيث بدا التطبيق الفعلي في الربع الاول من العام ٢٠٠٩م ، ونسبة لعدم توفر البيانات كاملة خلال فترة التطبيق ، فقد تم التركيز على الفترة من ديسمبر ٢٠١٠ وحتى ديسمبر ٢٠١١م من خلال دراسة المؤشرات بصورة ربع سنوية .

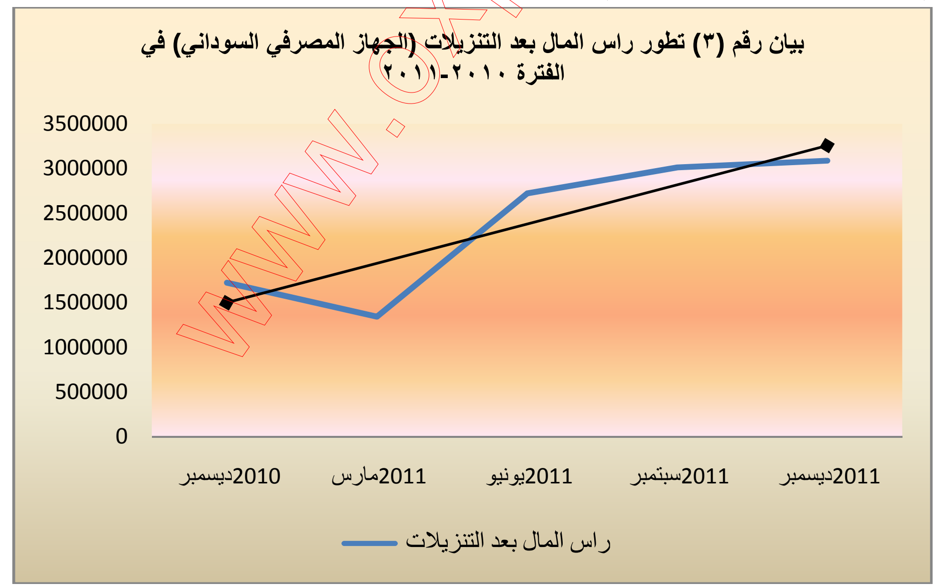


**بالنظر للبيان رقم (١)** : يلاحظ ان المخاطر المصرفية تفوق راس المال بعد التنزيلات (بسط نسبة كفاية راس المال) .

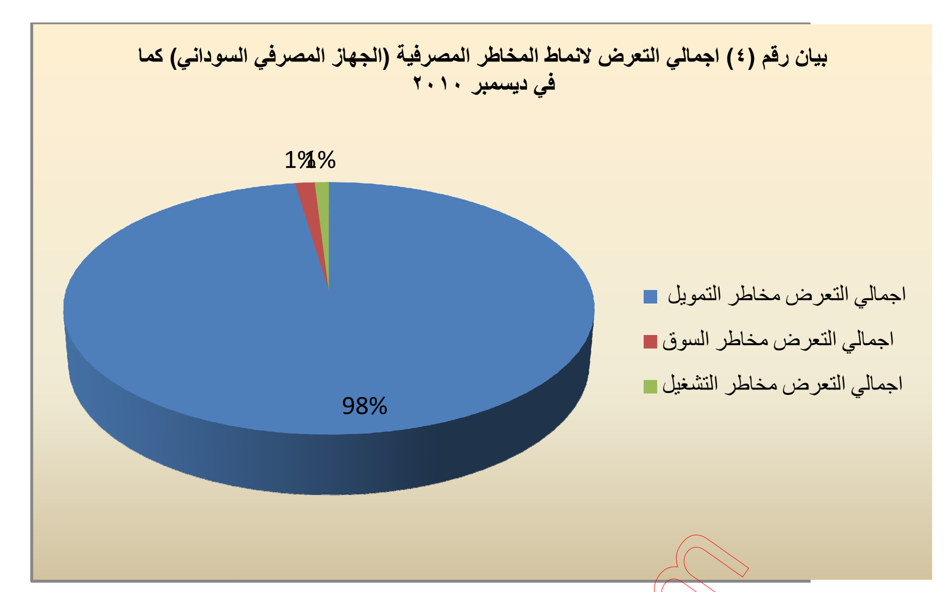



**بالنظر للبيان رقم (٢)** : يلاحظ ان المخاطر المصرفية (مقام نسبة كفاية راس المال ) ظلت في تزايد حتى سبتمبر ٢٠١١م لتتراجع في ديسمبر ٢٠١١م الا ان الاتجاه العام تزايدي (بسط نسبة كفاية راس المال) .



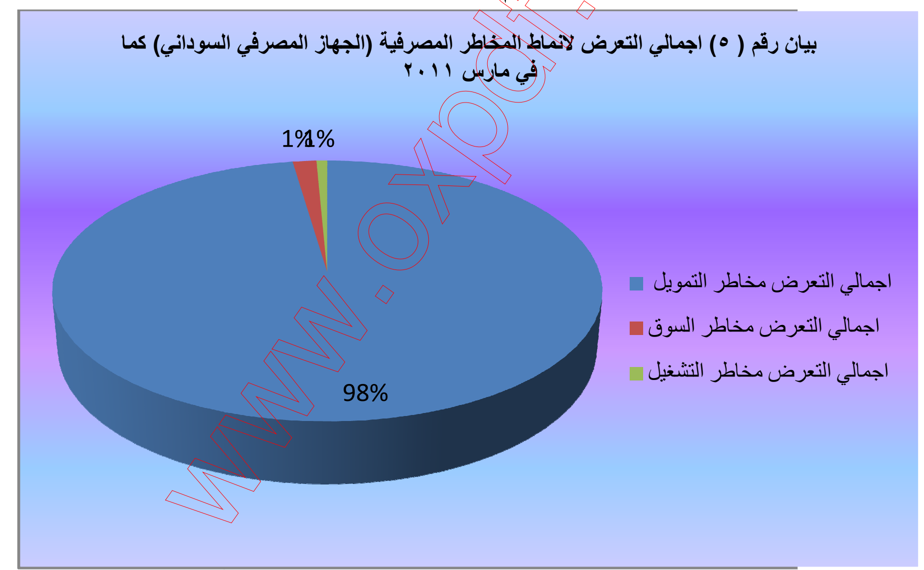



**بالنظر للبيان رقم (٣)** : يلاحظ ان راس المال بعد التنزيلات (بسط نسبة كفاية راس المال ) شهد تراجعاً في مارس ٢٠١١م الا انه زاد مرة اخرى ابتداء من يونيو ٢٠١١م كذلك فان الاتجاه العام تزايدي.

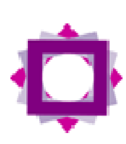


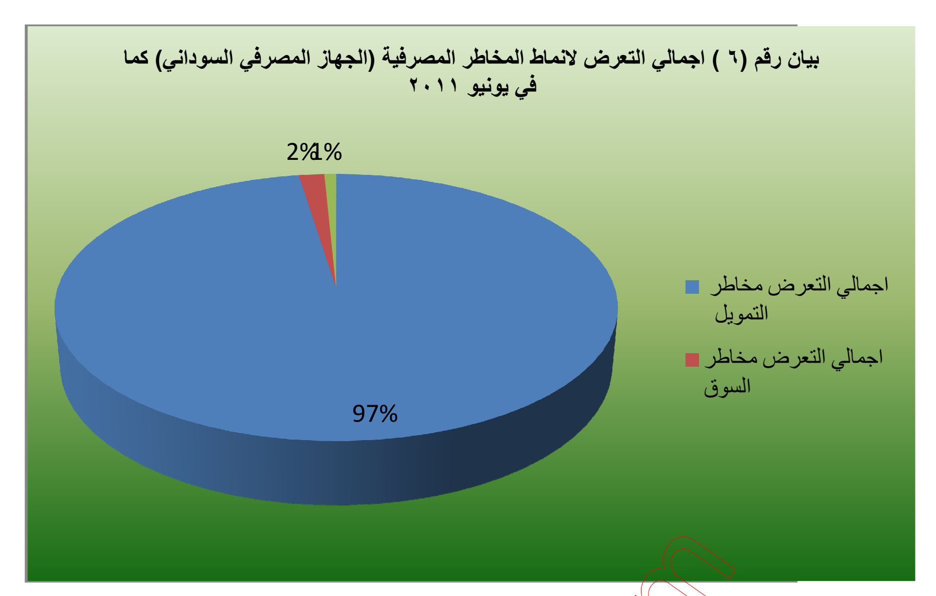

**بالنظر للبيان رقم (٤)** : يلاحظ ان اجمالي التعرض لمخاطر التمويل في ديسمبر ٢٠١٠م يشكل نسبة ٩٨% من التعرض للمخاطر المصرفية ، بينما التعرض لمخاطر السوق والتشغيل يشكلان فقط ٢% من حجم التعرض للمخاطر.





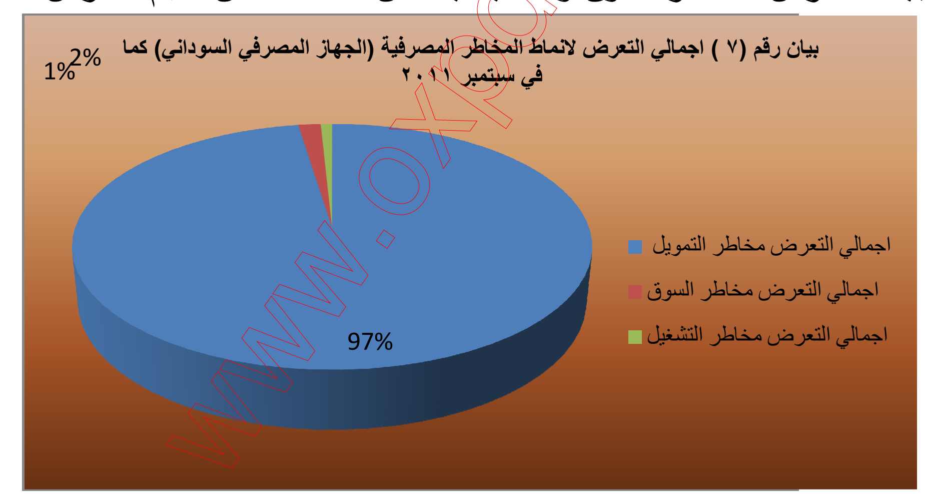

**بالنظر للبيان رقم (٥)** : يلاحظ ان اجمالي التعرض لمخاطر التمويل في مارس ٢٠١١م يشكل نسبة ٩٨% من التعرض للمخاطر المصرفية ، بينما التعرض لمخاطر السوق والتشغيل يشكلان فقط ٢% من حجم التعرض للمخاطر (وهذا هو ذات الوضع في ديسمبر ٢٠١٠م) .






**بالنظر للبيان رقم (٦) :**

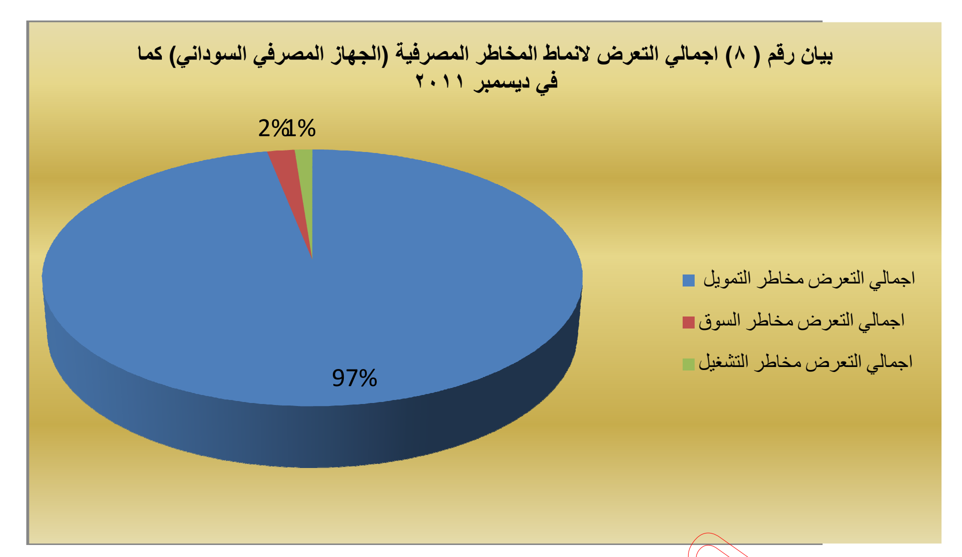
يلاحظ ان اجمالي التعرض لمخاطر التمويل في يونيو ٢٠١١م يشكل نسبة ٩٧% من التعرض للمخاطر المصرفية (انخفاض طفيف مقارنة بمارس ٢٠١١ حيث بلغ ٩٨%) ، بينما التعرض لمخاطر السوق والتشغيل يشكلان فقط ٣% من حجم التعرض للمخاطر.



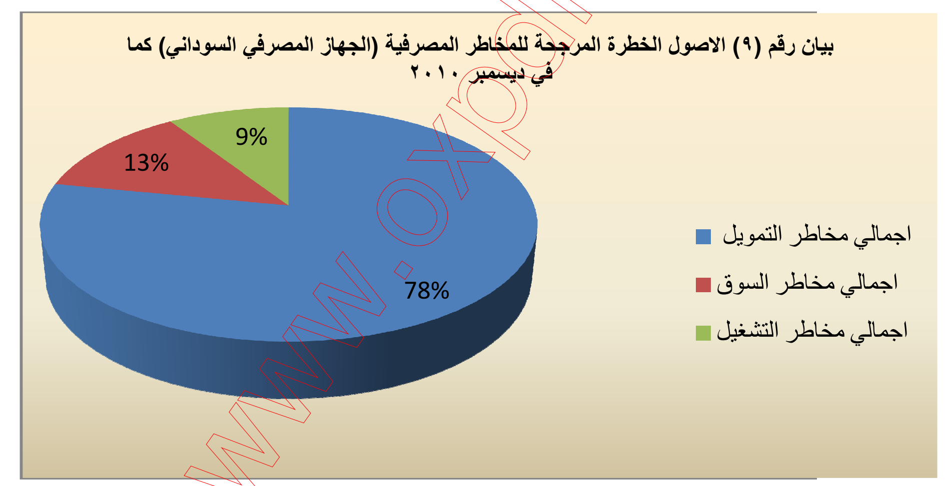

**بالنظر للبيان رقم (٧)** : يلاحظ ان اجمالي التعرض لمخاطر التمويل في سبتمبر ٢٠١١م يشكل نسبة ٩٧% من التعرض للمخاطر المصرفية (ذات النسبة في يونيو ٢٠١١م) ، بينما التعرض لمخاطر السوق والتشغيل يشكلان فقط ٣% من حجم التعرض للمخاطر.



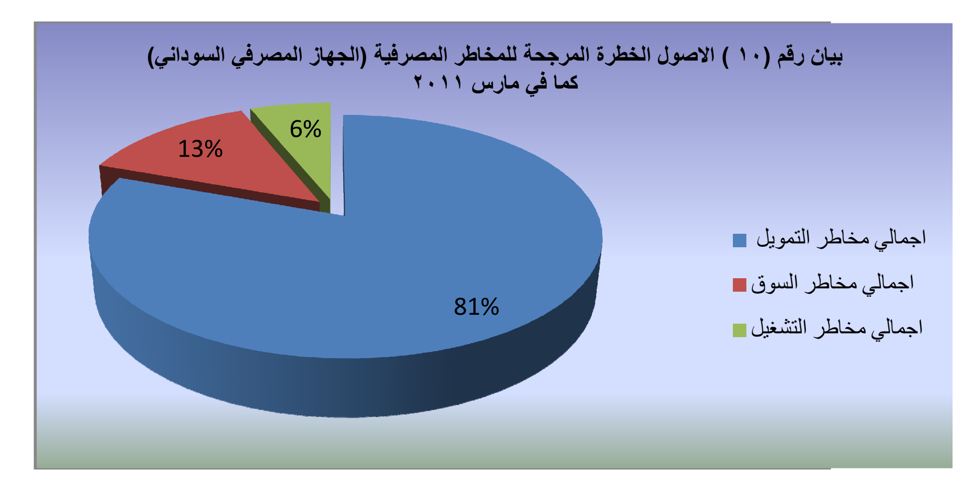




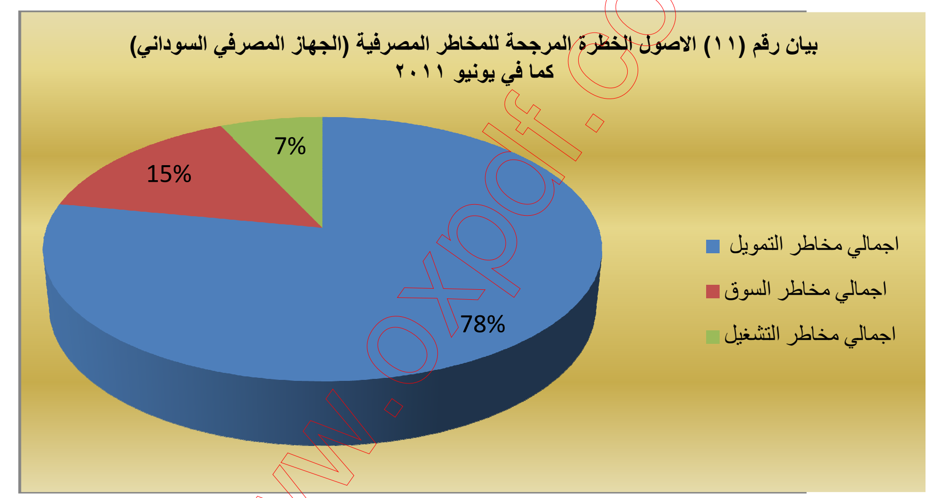

**بالنظر للبيان رقم (٨)** : يلاحظ ان اجمالي التعرض لمخاطر التمويل في ديسمبر ٢٠١١م يشكل نسبة ٩٧% من التعرض للمخاطر المصرفية (ذات النسبة في يونيو وسبتمبر ٢٠١١م) ، بينما التعرض لمخاطر السوق والتشغيل يشكلان فقط ٣% من حجم التعرض للمخاطر.




**بالنظر للبيان رقم (٩)** : يلاحظ ان اجمالي مخاطر التمويل في ديسمبر ٢٠١٠م يشكل نسبة ٧٨% من اجمالي المخاطر المصرفية ، بينما مخاطر السوق تشكل ١٣% ومخاطر التشغيل ٩%.

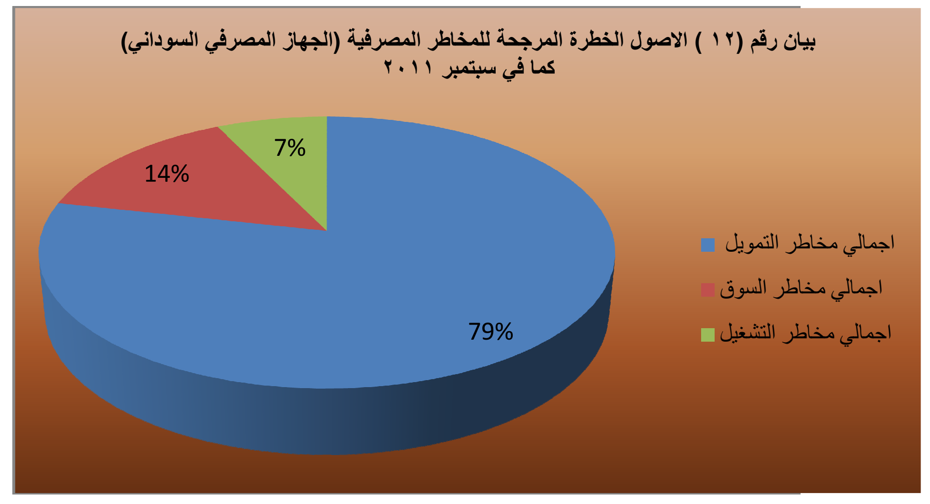



**بالنظر للبيان رقم (١٠)** : يلاحظ ان اجمالي مخاطر التمويل في مارس ٢٠١١م يشكل نسبة ٨١% من اجمالي المخاطر المصرفية (ارتفعت مقارنة بديسمبر ٢٠١٠ حيث كانت ٧٨%) ، بينما مخاطر السوق تشكل ١٣% ومخاطر التشغيل ٦%.

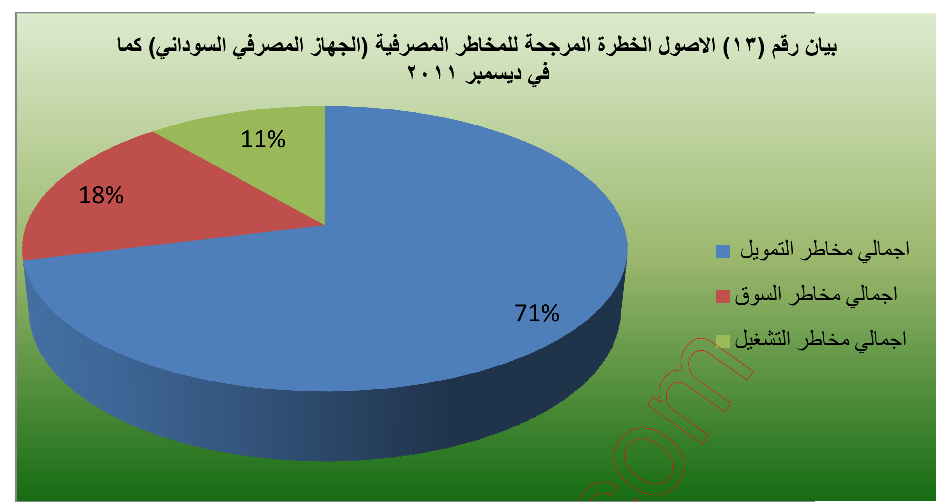




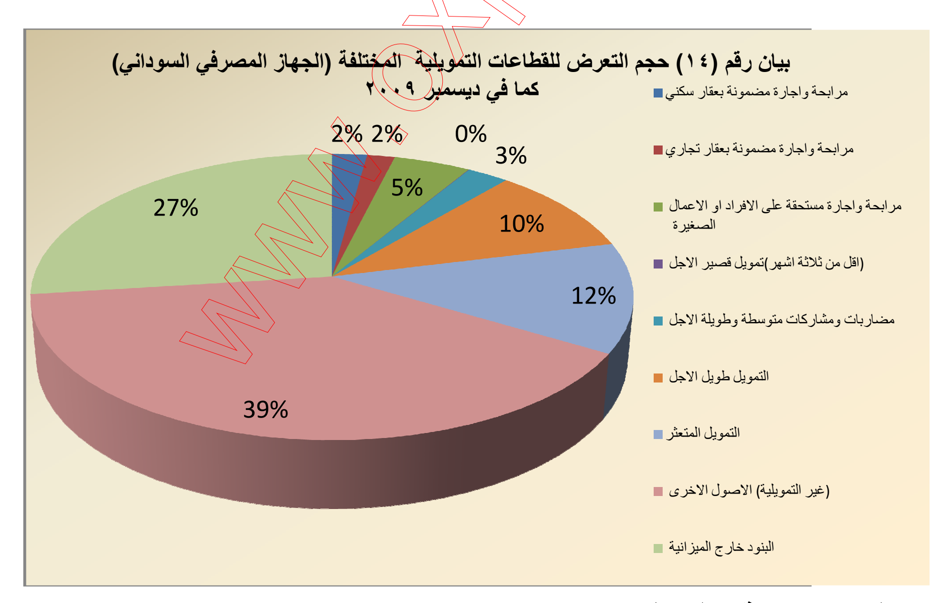

**بالنظر للبيان رقم (١١)** : يلاحظ ان اجمالي مخاطر التمويل في يونيو ٢٠١١م يشكل نسبة ٧٨% من اجمالي المخاطر المصرفية (انخفضت مقارنة بمارس ٢٠١١ حيث كانت ٧٨%) ، بينما مخاطر السوق تشكل ١٥% ومخاطر التشغيل ٧%.



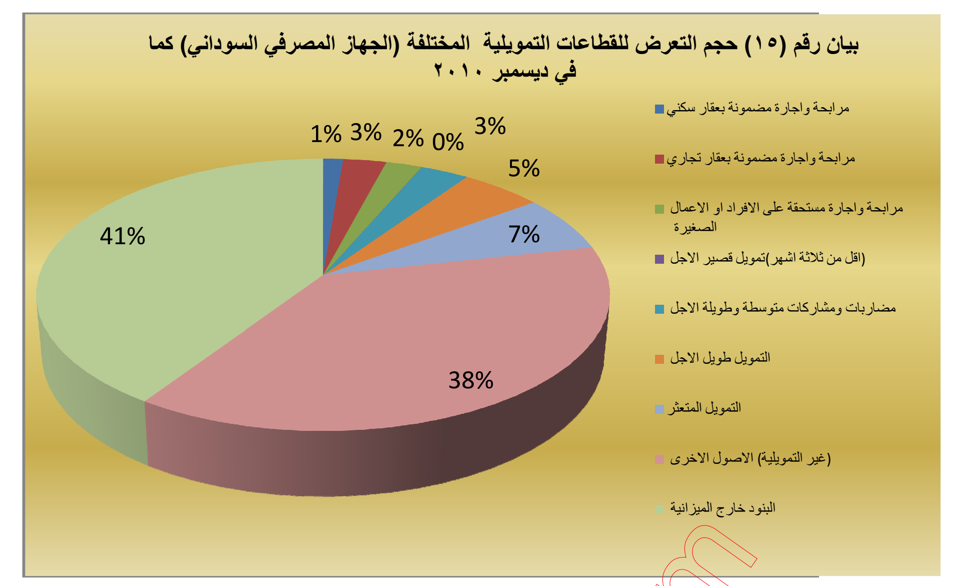
**بالنظر للبيان رقم (١٢)** : يلاحظ ان اجمالي مخاطر التمويل في سبتمبر ٢٠١١م يشكل نسبة ٧٩% من اجمالي المخاطر المصرفية ، بينما مخاطر السوق تشكل ١٤% ومخاطر التشغيل ٧%.



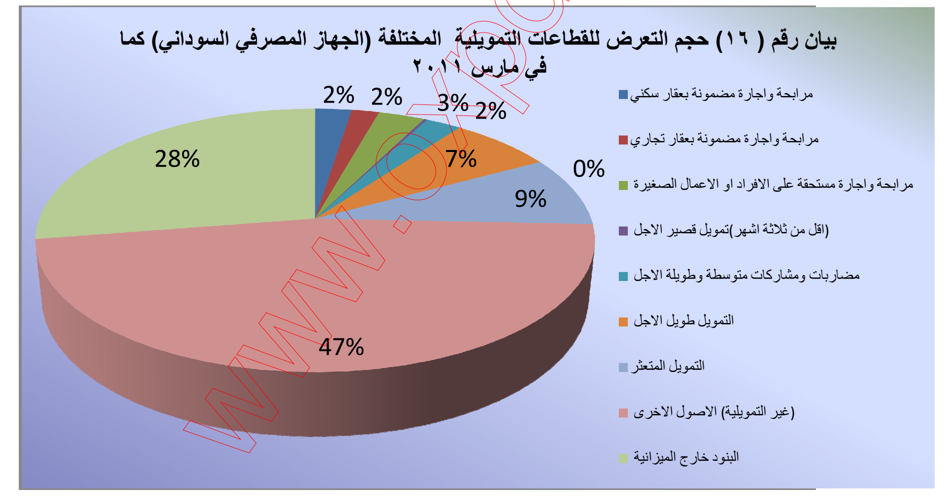

**بالنظر للبيان رقم (١٣)** : يلاحظ ان اجمالي مخاطر التمويل في سبتمبر ٢٠١١م يشكل نسبة ٧١% من اجمالي المخاطر المصرفية (انخفضت مقارنة بسبتمبر ٢٠١١ حيث كانت ٧٩%) ، بينما مخاطر السوق تشكل ١٨% ومخاطر التشغيل ١١%.




**بالنظر للبيان رقم (١٤)** : نجده يوضح التعرض لمخاطر التمويل وفقا للقطاعات التمويلية المختلفة والتي تقاس عبر استمارات قياس مخاطر التمويل الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية ، وبالنظر للنسب المختلفة في ديسمبر ٢٠٠٩م نجد ان الاصول الاخرى (خلاف التمويل) تشكل نسبة ٣٩% من التعرض لمخاطر التمويل ، يليها البنود خارج الميزانية (٢٧%) ثم التمويل المتعثر (١٢%) و التمويل طويل الاجل (١٠%) .

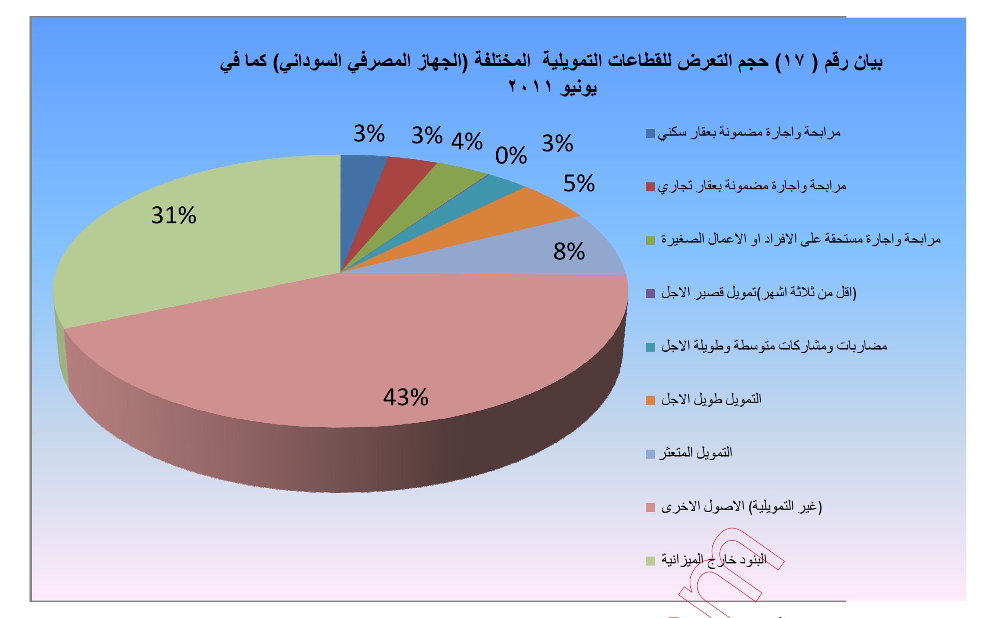



**بالنظر للبيان رقم (١٥)** : نجد ان نسب التعرض للقطاعات التمويلية في ديسمبر ٢٠١٠م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة البنود خارج الميزانية (٤١%) كاعلى نسبة (ارتفعت مقارنة بديسمبر ٢٠٠٩ (٢٧%)) ، الاصول الاخرى (خلاف التمويل) تشكل نسبة ٣٨% ، يليها التمويل المتعثر (٧%) و التمويل طويل الاجل (٥%) .

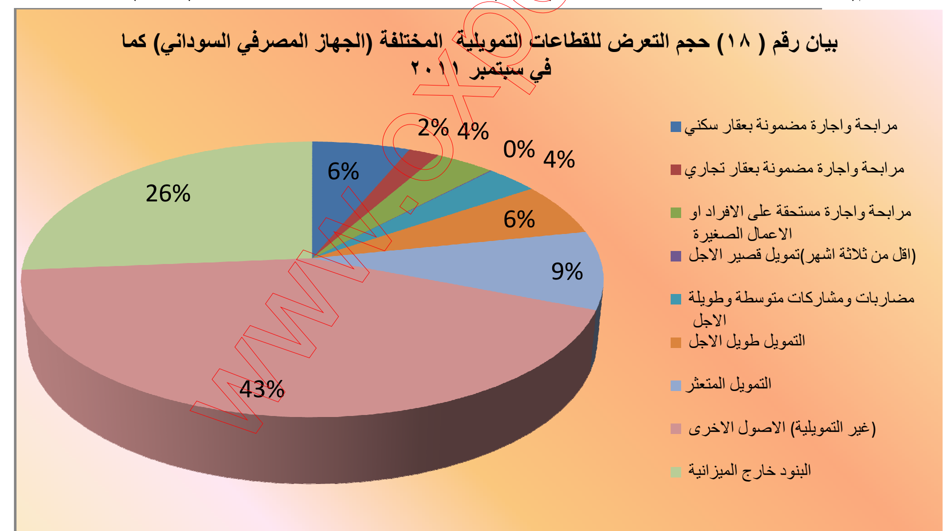




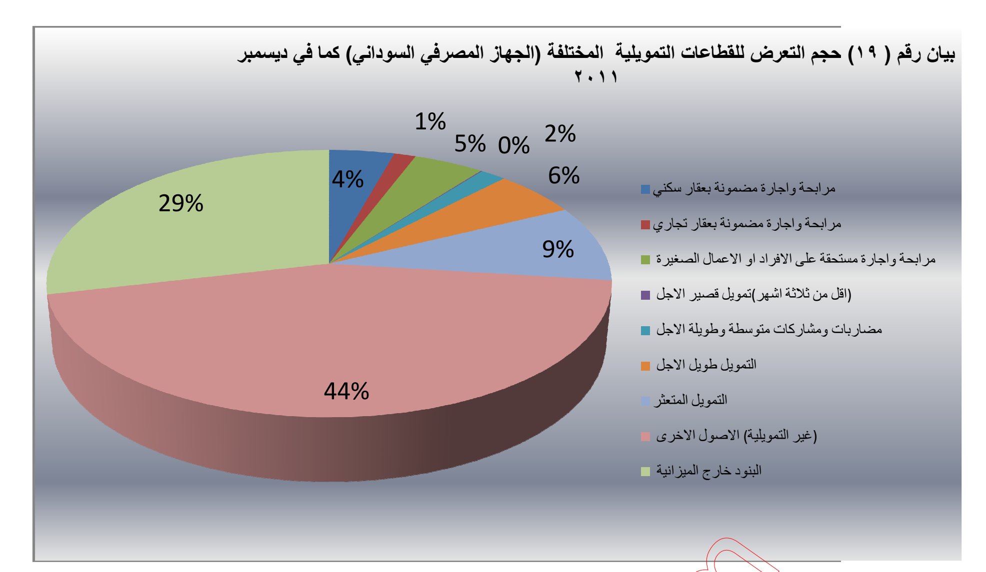

**بالنظر للبيان رقم (١٦)** : نجد ان نسب التعرض للقطاعات التمويلية في مارس ٢٠١١م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة الاصول الاخرى (خلاف التمويل) اعلى مستوى حيث شكلت نسبة ٤٧% (مقارنة ب٣٨% في ديسمبر ٢٠١٠) ، بينما تراجعت نسبة تعرض البنود خارج الميزانية من (٤١% ديسمبر ٢٠١٠م) الى (٢٨% مارس ٢٠١١م) ، يليها التمويل المتعثر (٩%) و التمويل طويل الاجل (٧%) .



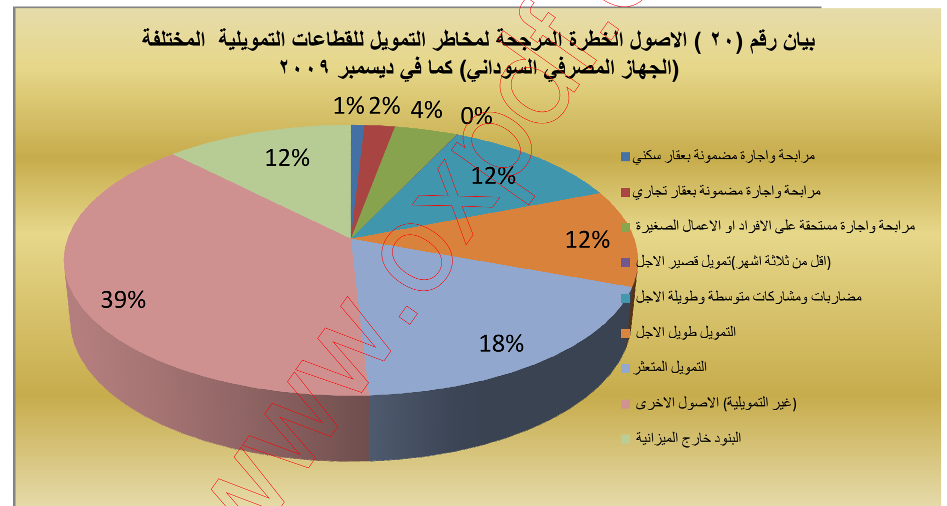

**بالنظر للبيان رقم (١٧)** : نجد ان نسب التعرض للقطاعات التمويلية في يونيو ٢٠١١م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة الاصول الاخرى (خلاف التمويل) ٤٣% (مقارنة ب٤٧% في مارس ٢٠١١م) ونسبة البنود خارج الميزانية ٣١% (مقارنة بـ٢٨% في مارس ٢٠١١م) ، يليها التمويل المتعثر (٨%) و التمويل طويل الاجل (٥%) .




**بالنظر للبيان رقم (١٨)** : نجد ان نسب التعرض للقطاعات التمويلية في سبتمبر ٢٠١١م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة الاصول الاخرى (خلاف التمويل) ٤٣% ، ونسبة البنود خارج الميزانية ٢٦% (مقارنة بـ٣١% في يونيو ٢٠١١م) ، يليها التمويل المتعثر (٩%).

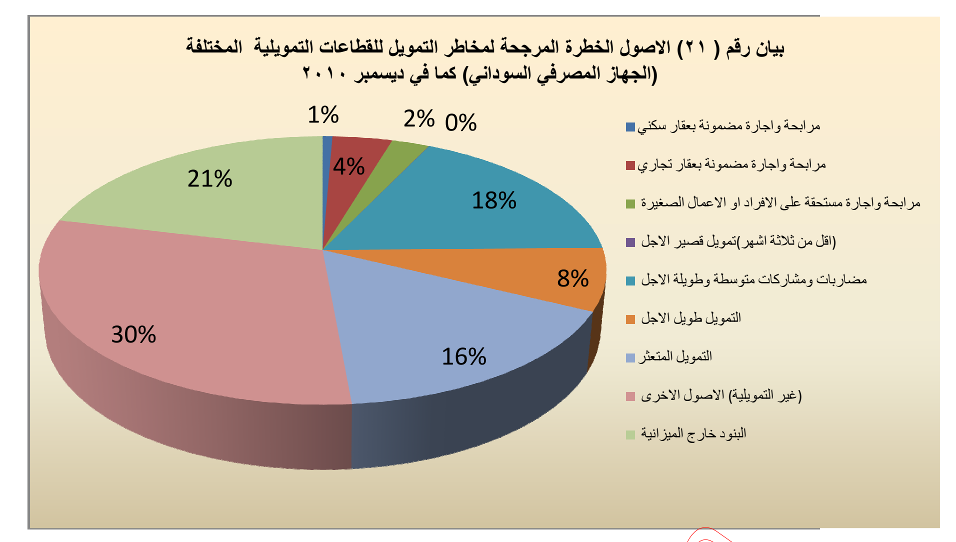



**بالنظر للبيان رقم (١٩)** : نجد ان نسب التعرض للقطاعات التمويلية في ديسمبر ٢٠١١م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة الاصول الاخرى (خلاف التمويل) ٤٤% ، ونسبة البنود خارج الميزانية ٢٩% ، نسبة التمويل المتعثر (٩%) ، والتمويل طويل الاجل (٦%) .

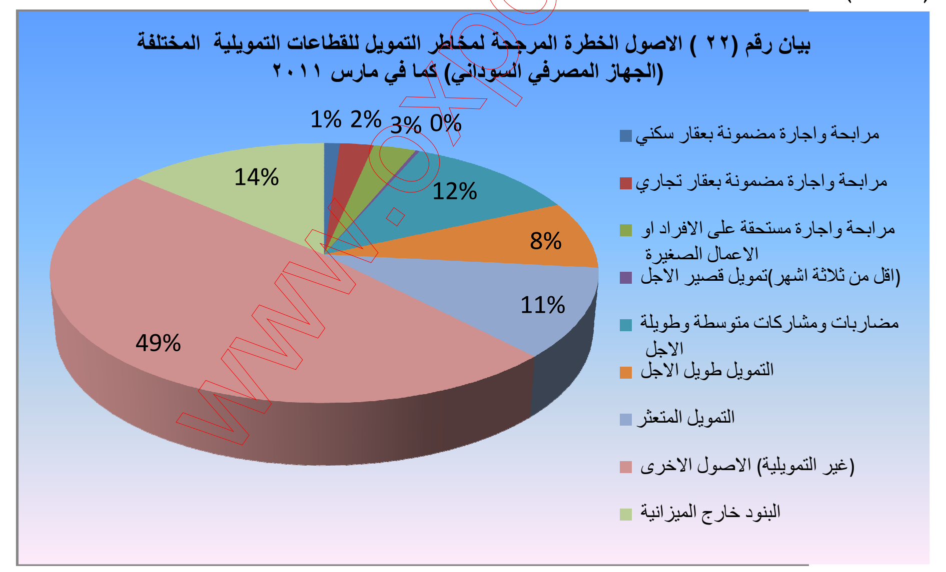




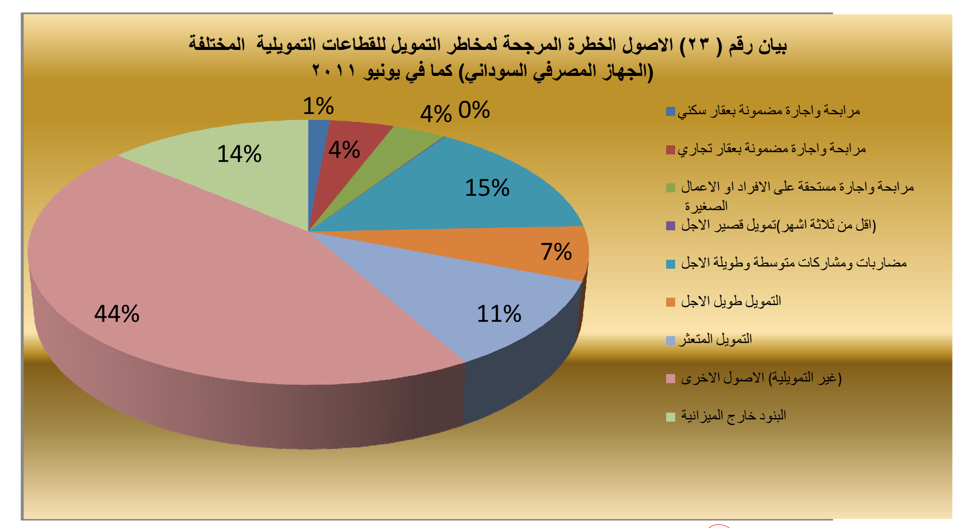

**بالنظر للبيان رقم (٢٠)** : نجد ان نسب الاصول الخطرة المرجحة للقطاعات التمويلية في ديسمبر ٢٠٠٩م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة مخاطر الاصول الاخرى (خلاف التمويل) الى اجمالي مخاطر التمويل ٣٩% ، تليها نسبة التمويل المتعثر (١٨%) ، بينما تساوت في المرتبة الثالثة نسبة مخاطر البنود خارج الميزانية ، والتمويل طويل الاجل ، والمضاربات والمشاركات طويلة الاجل بنسبة ١٢% لكل .




**بالنظر للبيان رقم (٢١)** : نجد ان نسب الاصول الخطرة المرجحة للقطاعات التمويلية في ديسمبر ٢٠١٠م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة مخاطر الاصول الاخرى (خلاف التمويل) الى اجمالي مخاطر التمويل ٣٠% ، تليها نسبة مخاطر البنود خارج الميزانية (٢١%) ثم نسبة المضاربات والمشاركات طويلة الاجل (١٨%) ونسبة التمويل المتعثر (١٦%).

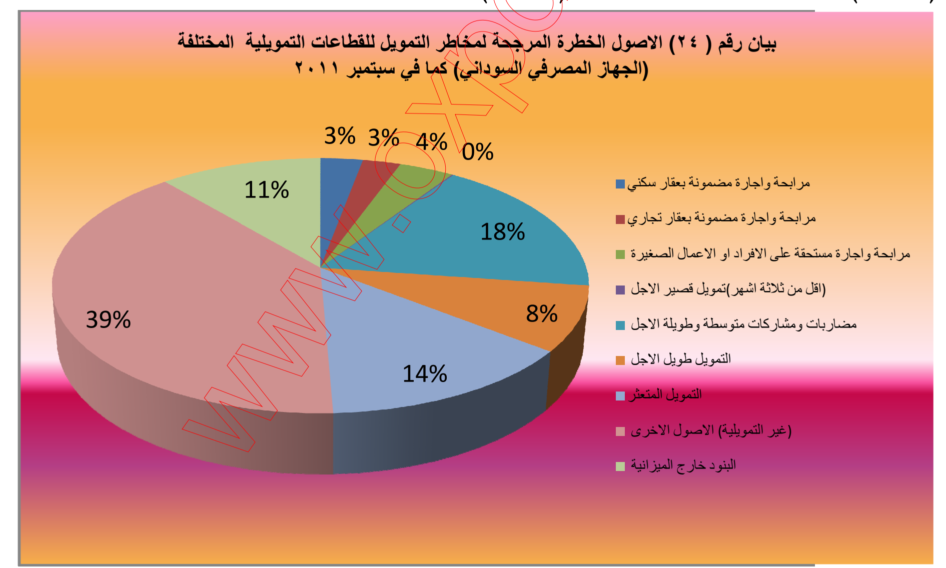



**بالنظر للبيان رقم (٢٢)** : نجد ان نسب الاصول الخطرة المرجحة للقطاعات التمويلية في مارس ٢٠١١م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة مخاطر الاصول الاخرى (خلاف التمويل) الى اجمالي مخاطر التمويل ٤٩% (مقارنة بـ٣٠% في ديسمبر ٢٠١٠م) ، تليها نسبة مخاطر البنود خارج الميزانية (١١%) ثم نسبة المضاربات والمشاركات طويلة الاجل (١٢%) ونسبة التمويل المتعثر (١١%).

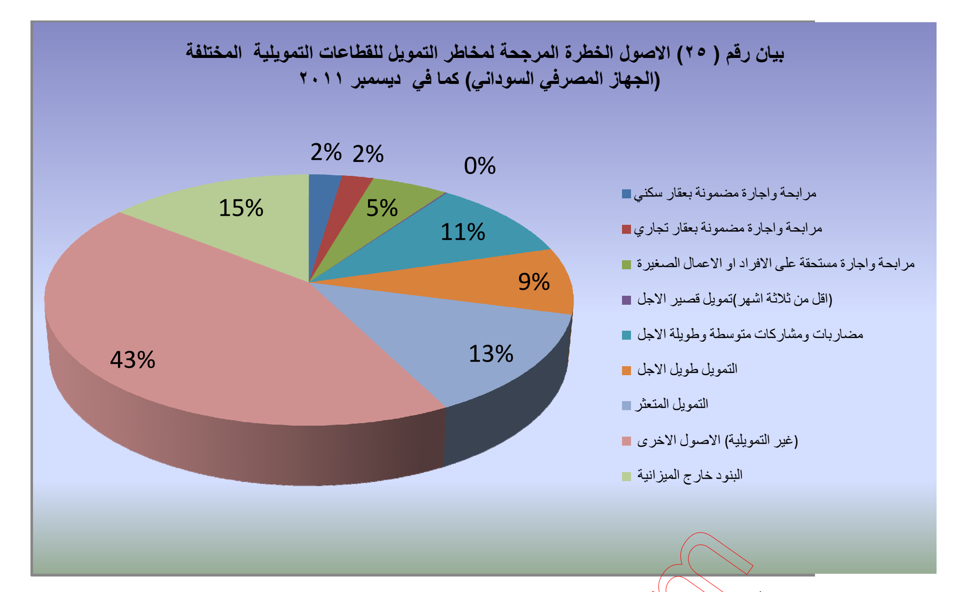



**بالنظر للبيان رقم (٢٣)** : نجد ان نسب الاصول الخطرة المرجحة للقطاعات التمويلية في يونيو ٢٠١١م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة مخاطر الاصول الاخرى (خلاف التمويل) الى اجمالي مخاطر التمويل ٤٤% (مقارنة بـ٤٩% في مارس ٢٠١١م) ، تليها نسبة مخاطر البنود خارج الميزانية (١٤%) ثم نسبة المضاربات والمشاركات طويلة الاجل (١٥%) ونسبة التمويل المتعثر (١١%).

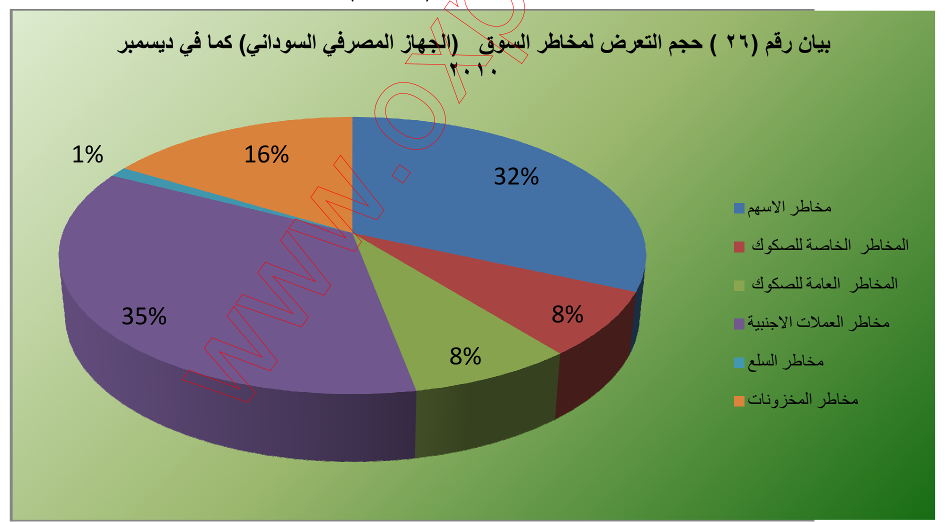




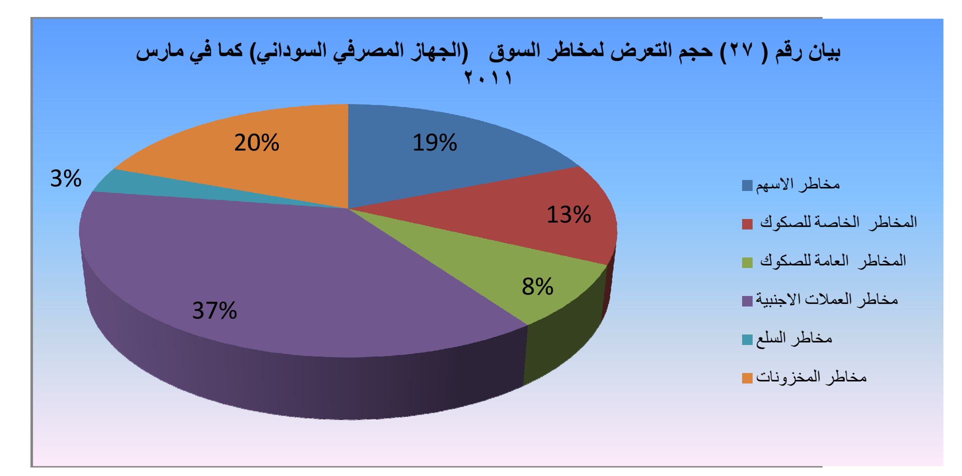

**بالنظر للبيان رقم (٢٤)** : نجد ان نسب الاصول الخطرة المرجحة للقطاعات التمويلية في سبتمبر ٢٠١١م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة مخاطر الاصول الاخرى (خلاف التمويل) الى اجمالي مخاطر التمويل ٣٩% (مقارنة بـ٤٤% في يونيو ٢٠١١م) ، تليها نسبة المضاربات والمشاركات طويلة الاجل (١٨%) ، ثم نسبة مخاطر التمويل المتعثر (١٤%) و نسبة مخاطر البنود خارج الميزانية (١١%)



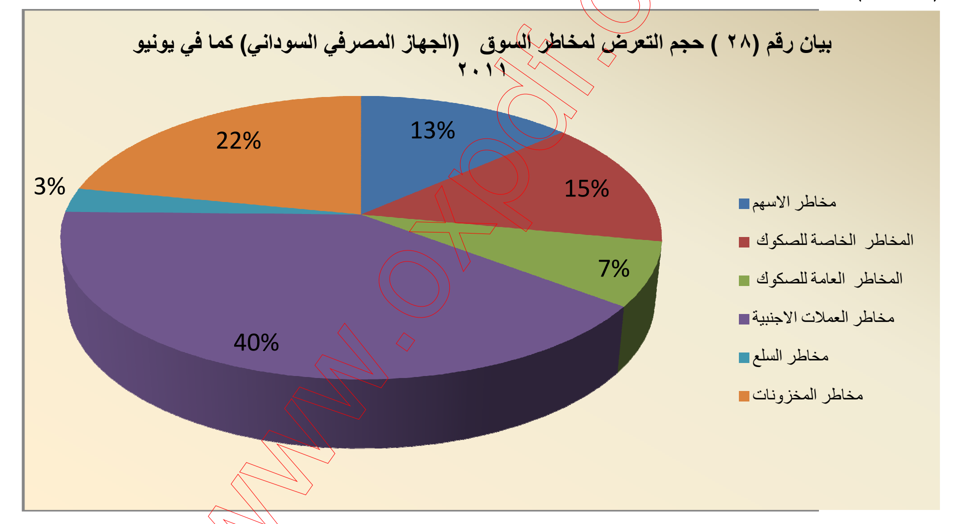

**بالنظر للبيان رقم (٢٥)** : نجد ان نسب الاصول الخطرة المرجحة للقطاعات التمويلية في ديسمبر ٢٠١١م كانت على النحو الاتي : بلغت نسبة مخاطر الاصول الاخرى (خلاف التمويل) الى اجمالي مخاطر التمويل ٤٣% (مقارنة بـ٣٩% في سبتمبر ٢٠١١م) ، تليها نسبة مخاطر البنود خارج الميزانية (١٥%) ، ثم نسبة مخاطر التمويل المتعثر (١٣%) و نسبة المضاربات والمشاركات طويلة الاجل (١١%) .



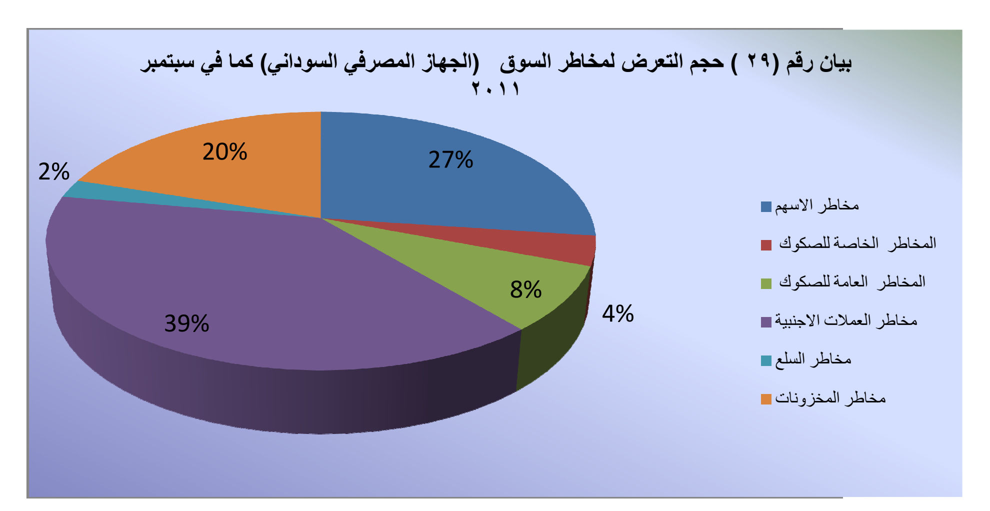

**بالنظر للبيان رقم (٢٦)**: نجد ان راس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق (حجم التعرض) في ديسمبر ٢٠١٠م كان توزيعه على المخاطر المختلفة كالاتي : سجلت نسبة تعرض العملات الاجنبية اعلى نسبة٣٥% ، تليها نسبة تعرض الاسهم (٣٢%) ونسبة المخزونات (١٦%).



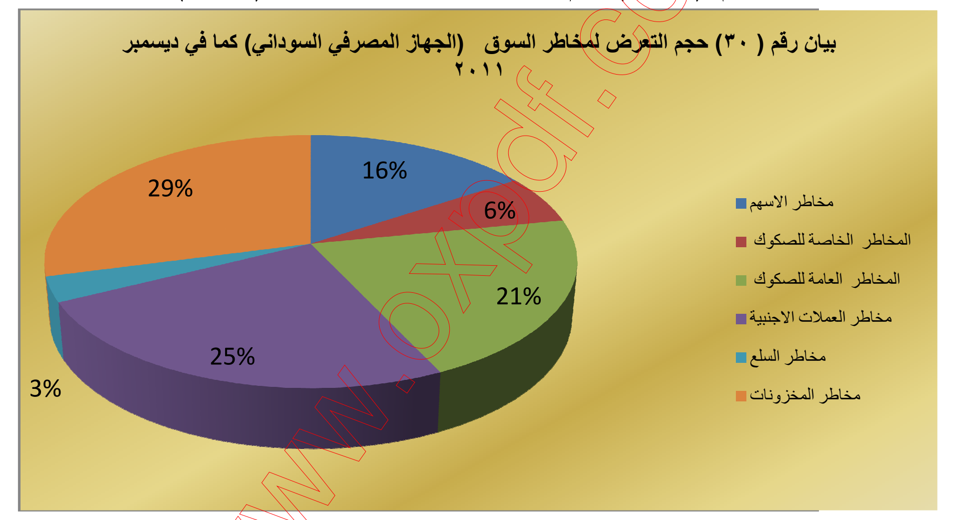

**بالنظر للبيان رقم (٢٧)** : نجد ان راس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق في مارس ٢٠١١م كان توزيعه على المخاطر المختلفة على النحو الاتي : سجلت نسبة تعرض العملات الاجنبية اعلى نسبة٣٧% ، تليها نسبة المخزونات (٢٠%) ثم نسبة الاسهم (١٩%).



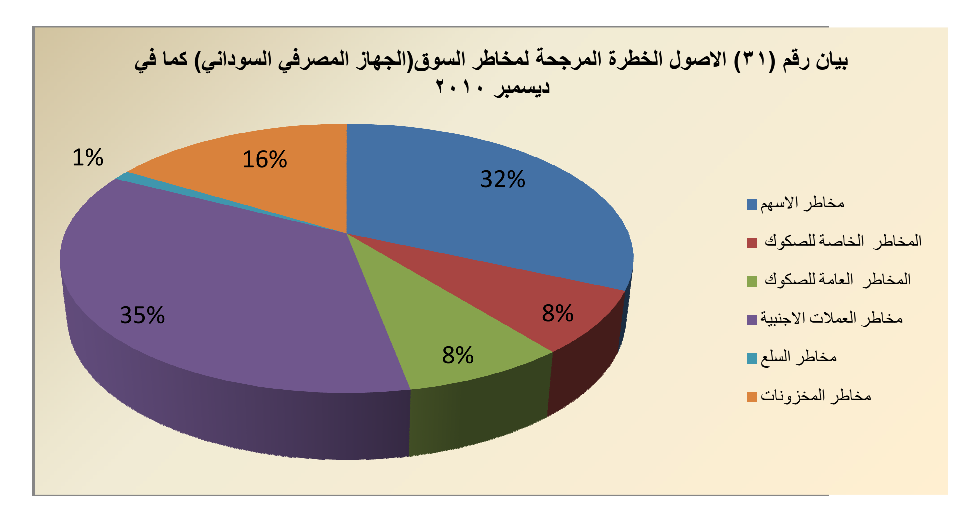

**بالنظر للبيان رقم (٢٨)** : نجد ان راس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق في يونيو ٢٠١١م جاء توزيعه كالاتي: سجلت نسبة تعرض العملات الاجنبية اعلى نسبة ٤٠% ، تليها نسبة تعرض المخزونات (٢٢%) ثم تعرض الصكوك (١٥%) و تعرض الاسهم (١٣%).



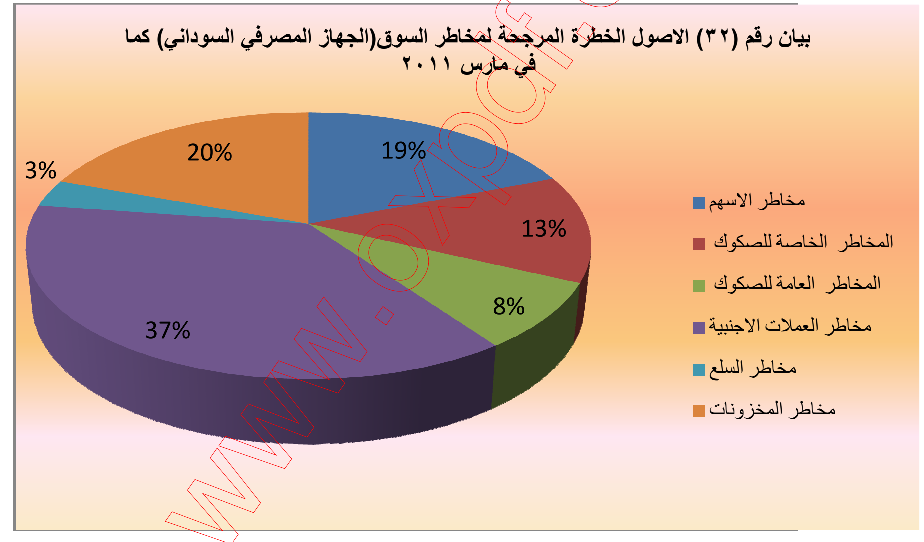

**بالنظر للبيان رقم (٢٩)** : نجد ان راس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق في سبتمبر ٢٠١١م جاء توزيعه كالاتي: سجلت نسبة تعرض العملات الاجنبية اعلى نسبة ٣٩% ، تليها تعرض الاسهم (٢٧%)، **ثم** نسبة تعرض المخزونات (٢٠%) .




**بالنظر للبيان رقم (٣٠)** : نجد ان راس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق في ديسمبر ٢٠١١م جاء توزيعه كالاتي: سجلت نسبة تعرض المخزونات اعلى نسبة (٢٩%) . تليها نسبة تعرض العملات الاجنبية ٢٥%( تراجعت مقارنة بسبتمبر ٣٩%) ، ثم تعرض المخاطر العامة للصكوك (٢١%) ثم تعرض الاسهم (١٦%) .

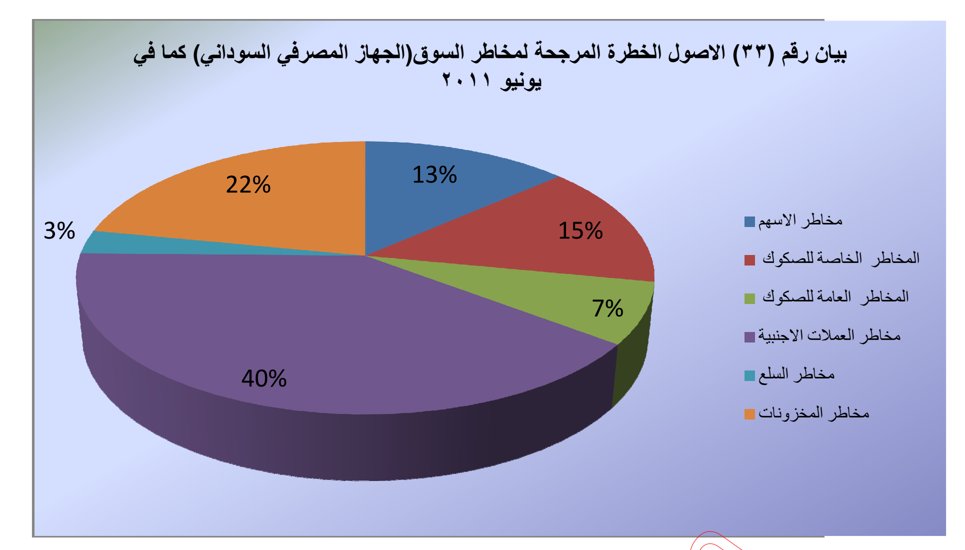



**بالنظر للبيان رقم (٣١)** : نجد ان الاصول الخطرة المرجحة لمخاطر السوق في ديسمبر ٢٠١٠م توزعت بين مخاطر البنود المختلفة على النحو التالي : سجلت نسبة مخاطر العملات الاجنبية اعلى نسبة (٣٥%). تليها نسبة مخاطر الاسهم ٣٢% ، ثم مخاطر المخزونات (١٦%) .

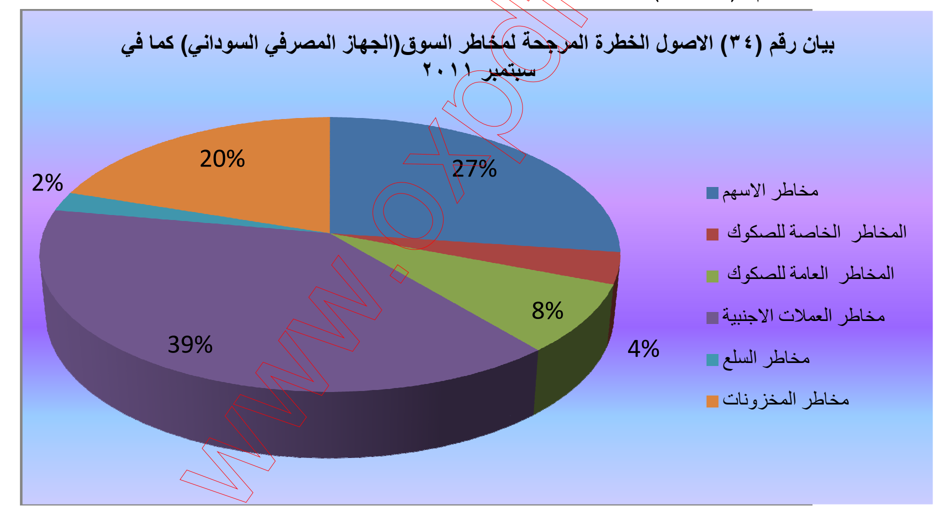




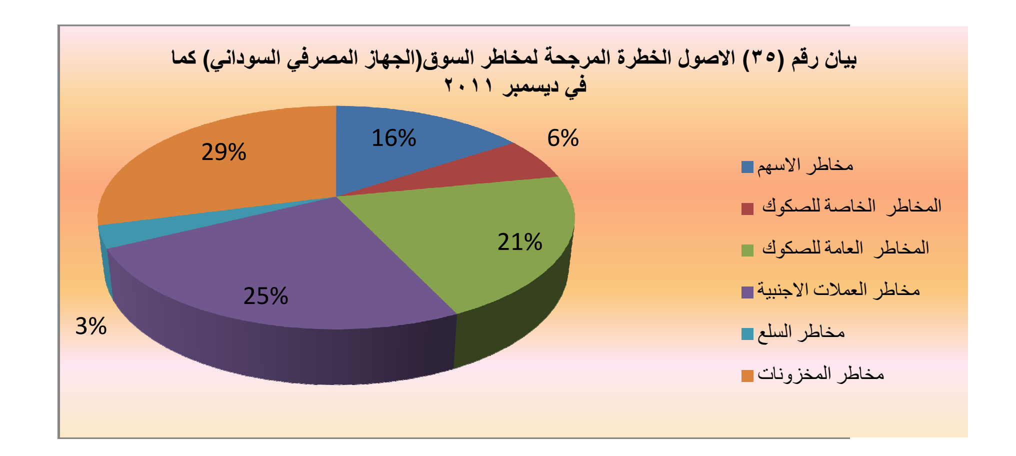

**بالنظر للبيان رقم (٣٢)** : نجد ان مخاطر السوق في مارس ٢٠١١م توزعت بين مخاطر البنود المختلفة على النحو التالي : سجلت نسبة مخاطر العملات الاجنبية اعلى نسبة (٣٧%). تليها نسبة مخاطر المخزونات (٢٠%) ، **ثم** نسبة مخاطر الاسهم (١٩%) ، ونسبة المخاطر الخاصة للصكوك (١٣%) .




**بالنظر للبيان رقم (٣٣)** : نجد ان مخاطر السوق في يونيو ٢٠١١م توزعت بين مخاطر البنود المختلفة على النحو التالي : سجلت نسبة مخاطر العملات الاجنبية اعلى نسبة (٤٠%). تليها نسبة مخاطر المخزونات (٢٢%) ، **ثم** المخاطر الخاصة للصكوك (١٥%) ومخاطر الاسهم (١٣%) .




**بالنظر للبيان رقم (٣٤)** : نجد ان مخاطر السوق في سبتمبر ٢٠١١م توزعت بين مخاطر البنود المختلفة كالتالي : سجلت نسبة مخاطر العملات الاجنبية اعلى نسبة (٣٩%) ، تليها مخاطر الاسهم (٢٧%) ، ثم نسبة مخاطر المخزونات (٢٠%) ، **ثم** المخاطر العامة للصكوك (٨%).




**بالنظر للبيان رقم (٣٥)** : نجد ان مخاطر السوق في ديسمبر ٢٠١١م توزعت بين مخاطر البنود المختلفة كالتالي : سجلت مخاطر المخزونات اعلى نسبة (٢٩%) ، تليها نسبة مخاطر العملات الاجنبية (٢٥%) ، ثم المخاطر العامة للصكوك (٢١%) ، ومخاطر الاسهم (١٦%) .



## النتائج :

١. هنالك ارتفاع في راس المال بعد التنزيلات للجهاز المصرفي السوداني ابتداءا من يونيو ٢٠١١م ، مما انعكس ايجابا على الاتجاه العام (تزايدي) .

٢. ظلت المخاطر المصرفية في تزايد حتى سبتمبر ٢٠١١م لتتراجع في ديسمبر ٢٠١١م الا ان الاتجاه العام تزايدي .

٣. ظل التعرض لمخاطر التمويل يشكل النسبة الاكبر في التعرض للمخاطر مقارنة بالتعرض لمخاطر السوق والتشغيل ، حيث تراوحت النسبة بين ٩٧%-٩٨% ، الا انه بعد قياس المخاطر للتعرضات (باستخدام اوزان المخاطر) فان نسبة مخاطر التمويل تراوحت بين ٧١%- ٨١% . بينما تراوحت مخاطر السوق (بعد تحويلها من اعباء راسمالية الى مخاطر) بين ١٣%- ١٨% من اجمالي مخاطر الجهاز المصرفي ، اما مخاطر التشغيل (بعد

تحويلها من اعباء راسمالية الى مخاطر) فتراوحت بين ٦%-١١% من اجمالي المخاطر المصرفية .

٤. تشكل تعرضات الاصول الاخري (غير التمويلية) النسبة الاكبر من تعرضات التمويل معظم الفترات بجانب البنود خارج الميزانية ، اضافة الى تعرضات التمويل المتعثر والتمويل طويل الاجل ، مما يعني ان هنالك تركيز من المصارف على هذه البنود ، حيث تراوحت نسبة تعرضات الاصول الاخرى بين ٣٨%-٤٧% ، ام البنود خارج الميزانية (الالتزامات العرضية) فتراوحت النسبة بين ٢٦%-٤١% ، اما تعرضات التمويل المتعثر تراوحت نبستها بين ٧%-١٢% . كذلك تراوحت نسبة تعرضات التمويل طويل الاجل بين ٥%-١٠% .

٥. تشكل الاصول الخطرة المرجحة للاصول الاخرى (مخاطر الاصول الاخرى) النسبة الاكبر بين بنود مخاطر التمويل معظم الفترات حيث تراوحت نبستها بين ٣٠%-٤٩% ، بينما نسبة مخاطر البنود خارج الميزانية بين ١١%-٢١% ، بينما تراوحت نسبة مخاطر التمويل المتعثر بين ١١%-١٨% ، بينما نسبة مخاطر المضاربات والمشاركات طويلة الاجل تراوحت بين ١٢%-١٨%، كذلك تراوحت نسبة مخاطر التمويل طويل الاجل بين ٧%-١٨% .

٦. تشكل تعرضات العملات الاجنبية (الاعباء الراسمالية) النسبة الاكبر من تعرضات السوق معظم الفترات بجانب تعرضات المخزونات ، اضافة الى تعرضات الاسهم والصكوك ، مما يعني ان هنالك تركيز من المصارف على هذه البنود ، حيث تراوحت نسبة تعرضات العملات الاجنبية بين ٢٥%-٤٠% ، اما نسبة تعرضات الاسهم تراوحت بين ١٦%-٣٢% ، كذلك نسبة تعرضات المخزونات تراوحت بين ١٦%-٢٩%.

٧. تشكل الاصول الخطرة المرجحة للعملات الاجنبية (مخاطر العملات الاجنبية) النسبة الاكبر بين بنود مخاطر التمويل معظم الفترات حيث تراوحت نبستها بين ٢٥%-٤٠% ، اما مخاطر المخزونات تراوحت نبستها بين ١٦%-٢٩% ، كذلك تراوحت مخاطر الاسهم بين ١٣%-٣٢%.

# قائمة المراجع

## اولاً: المراجع باللغة العربية :

١- د. نبيل حشاد ، دليلك الى اتفاق بازل II (المضمون – الاهمية – الابعاد ) ، موسوعة بازل II ، الجزء الاول ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠٤ ، صـ٢٧-٣٠

٢- معيار كفاية راس المال للمؤسسات ( عدا مؤسسات التامين ) التى تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية ، مجلس الخدمات المالية الاسلامية ، ديسمبر ٢٠٠٥ ، صـ١ -٦ .

٣- مشروع توفيق اوضاع البنوك ، بنك السودان ، ١٩٩٤م

## ثانياً : مواقع الانترنت :

1- www.ifsb.org/index.php , Information on the Islamic Financial Services Board (IFSB), Background.

## ثالثاً : المنشورات

١- المنشورات والتعاميم الخاصة بتطبيق بازل I و II ومعايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية والتمويل ، منشورات قطاع المؤسسات المالية والنظم ، بنك السودان المركزي ، ٢٠١٠م

## رابعاً: التقارير:

١- استمارات احتساب كفاية راس المال وفقا لمجلس الخدمات المالية الاسلامية الفترة من ديسمبر ٢٠٠٩- ديسمبر ٢٠١١م